

سبق وقوله البر الكيات اشارة الي انهن يرثن البقا فقط وقوله باطنا واطاهل
 كمل به البيت وليس ابن الاخ بالعصب من مثله او فوقه في النسب
 اقول من الاخ وان تول لا يعصب بنت الاخ التي في درجته ولا التي فوقه من
 بنات الاخ اجماعا لانهن من ذوي الارحام بخلاف ابن الابن فان بعض بيتك
 الابن اللاتي في درجته والاتي فوقه لانهن من اصحاب السهام وكذلك لا
 يعصب ابن الاخ من فوقه من الاخوات لانهن مستغنيات بفرضهن هـ
باب الشركة اي الشركة فيها بين العصبة الشقيق وبين اولاد الام وهي
 بفتح الراء وبعضهم يكتسبها على اسناد التشريك بها مع نزل بعضهم رسمها
 المشتركة كما ذكره وان يكون حوا او امورا واخوة للام حارة والثلثا
 واخوة ايضا الام واب واستغنى عن المال ببعض النسب
 فاجعلهم كلهم لامره واجعل اراهم حجاب في المير
 واقصر على الاخوة تلك الشركة فهذه المسئلة الشركة

اقول صورة الشركة ان تخلف امرأة زوجا واما وعدد من اولاد الام اثنتين
 فالكثر من الاخوة الاثنا احاد او اكثر سواء كان معه او معهن اخوت
 شقيقة او اكثر ولم يكن فان الفرض فيها تستغرق الشركة الزوج النصف والام
 السدس ولا اولاد الام الثلث فالقياس سقوط الاخوة الاثنا الاثنا الاثنا
 عصبة وبه قال ابو حنيفة واحمد وري عن الشافعي والمذهب العمد
 عندنا يجعلوا كلهم اولاد ام لا يستواء هم في القرب ولا شتر لهم في الادماء بما يتلف
 قرابة الاب في حق العصبة الشقيق والحد اكان او الكثر حتى لا ينفذ وبقية الثلث
 الشركة الذي هو فرض اولاد الام عليهم وعلى الاثنا على عدد رؤسهم يستوي
 فيه الذكر والاتي من الفرشين وبه قال مالك واهل المدينة والبصرة والشام وقوله
 واجعل اراهم حجاب في المير اي كانه لم يكن واشار بهذا ما روي من ان الاثنا قالوا
 لعمر بن ابي سلمة ان اراهم استأطروا يا امير المؤمنين هب ان اباها كان حجاب
 سلفي في المير وفي رواية كان حجاب البيت ايضا واحدة فاحتس ذلك وقضى
 بينهم بالتشريك ولذلك تلب بالميمه وبالجمه وبالحمار به ايضا ولو كان

بدل

سنة
 ١٢١٢

بدل الام جدة لم يختلف الحكم ولو كان اولاد الام واحد لم تكن مشركة لعدم
 الاستغراق قال ابن زياد في الامم ما وجدنا في الحد والاخوة اذ وعدنا
قاله يفتي ما قول السعيا واجمع حواشي الكليات
 اقول شرع في بيان حكم الحد والاخوة لا بد وعو به فيما سبق بقوله وحكمه وحكمهم
 سياتي مكدل البيان في الحالات والبراد بالاخوة الجنس ليشمل الاخ الواحد
 والاكثر كل كان وانثى من الابوين او من الاب دون الاخوة من الاالاتهم
 يسقطون بالحد كما تقدم في المحب واشار بقوله قاله يفتي حواشي ما قول السعيا
 الى اخره الى الاهتمام معرفة تفصيل احواله واحكامه لانها من المهمات
قال واعلم بان الحد والحوال انبيك عنهن على التولي
يقاسم الاخوة فهن اذاهه لم يعد الفرض عليهم بالاقوى
فتارة ياخذ ثلثا كاملا ان كان بالقسمه عن ثلثي
ان لم يكن هناك ذوسهام فاقصر بايصاح عن استهامي
وتارة ياخذ ثلث الباقي بعد ذوي الفروض والاشراق
هذه اذا ما كانت القاسمه تنقصه عن ذلك بالترجيحه
وقارة ياخذ سدس المال وليس عندهم نالا بحال

اقول الحد مع الاخوة اربعة احوال حال يقاسم فيها وجوبا وحال يفرض
 له فيها ذلك المال وحال يفرض له فيها ثلث الباقي بعد الفرض وحال يفرض له
 فيها سدس المال فقياس الاخوة كاخ منهن ان لم تنقصه القاسمة عن الفرض
 وهو ثلث المال ان لم يكن معهن صاحب فرض فان كان معهن صاحب فرض
 قاسم الاخوة مالم تنقصه القاسمة عن ثلث الباقي او سدس الجميع ان كان
 معهن صاحب فرض وهذا هو المراد بقوله اذ لم يعد القسوم عليه بالاذى بان
 حصل له بالقاسمة مثل ما يحصل له بالفرض او الثلثين الفرض نجد واخوين
 وجد واخ فقياس فيهما فيحصل له في الاولى الثلث وفي الثانية النصف وهو
 اكثر من الثلث وكما وجدوا في الثلث والحد نصف الباقي مقاسمة كالاخ وذلك
 ثلث الجميع وهو خير من ثلث الباقي بعد فرض الام ومن سدس الجميع كزوج

١	٢
١	٢
١	٢